Volume VI, Nomor 2, Tahun 2024
Islamic Manuscript of Linguistics and Humanity (IMLAH)
UPT Pengembangan Bahasa UIN Imam Bonjol Padang
Available online at: https://ejournal.uinib.ac.id/jurnal/index.php/imlah

التعارض والترجيح في أصول النحو : دراسة تحليلية بمنهج مايلز هوبرمان

Yondri Ahmadi[1], Asrina[2]
[12]Universitas Islam Negeri Imam Bonjol Padang
<yondri568@gmail.com > < asrinamag@uinib.ac.id >

Abstract: The concepts of ta'arudh (opposition between two arguments with reasons) and tarjih (strengthening the stronger argument) play a crucial role in resolving conflicts of rules in ushul nahwu. This study aims to analyze how the ta'arudh and tarjih methods are applied in resolving conflicts in ushul nahwu rules.This research methodology adopts a qualitative approach by using the library study model. Data was analyzed using Miles and Huberman's approach to obtain a deep understanding of the concepts of ta'arudh and tarjih in the classical literature of nahwu science. The results of the research show that the concepts of ta'arudh and tarjih have been explained in detail in the book Al-Iqtiroh Fii Ushul An Nahwi by Imam Jalaluddin As-Suyuthi. This book includes 11 sections that discuss various forms of ta'arudh, including contradictions between two naql, translation of one language to another language, and opposition between various other aspects of linguistics. The conclusion of this research confirms that a deep understanding of the ta'arudh and tarjih methods in resolving conflicts of ushul nahwu rules. This research makes a significant contribution in academic and practical contexts, exploring new insights into the structure and application of Arabic grammar in various contexts.
Keywords: *Ta'arudh, tarjih, ushul nahwi*

تجريد: *إن مفهوم التعارض (التعارض بين حجتين مع تعليلات) والترجيح (تقوية الحجة الأقوى) دورًا مهمًا في حل تعارض القواعد في أصول النحو. يهدف هذا البحث إلى تحليل كيفية تطبيق منهجيتي التعارض والترجيح في حل تعارض قواعد أصول النحو. تستخدم منهجية هذا البحث منهجاً نوعياً باستخدام نموذج دراسة مكتبية. وقد تم تحليل البيانات باستخدام منهج مايلز وهوبرمان لاكتساب فهم متعمق لمفاهيم التعارض والترجيح في الأدبيات الكلاسيكية للنحو. وقد أظهرت النتائج أن مفهومي التعارض والترجيح قد تم شرحهما بالتفصيل في كتاب ''الاقتراح في أصول النحو'' للإمام جلال الدين السيوطي. ويشتمل الكتاب على أحد عشر فصلاً تناقش أشكالاً مختلفة من التعارض بين اللغتين، والترجمة من لغة إلى أخرى، والتعارض بين مختلف الجوانب اللغوية الأخرى. وخلاصة هذه الدراسة تؤكد على أن الفهم العميق لمنهج التعارض والترجيح في حل التناقضات في قواعد علم أصول النحو، هو الذي يؤكد على أن فهم منهج التعارض والترجيح في حل التناقضات في قواعد علم أصول النحو. ويسهم هذا البحث إسهاماً كبيراً في السياقين الأكاديمي والعملي على حد سواء، ويكشف عن رؤى جديدة في بنية النحو العربي وتطبيقه في سياقات مختلفة.*

كلمة المتاحية: *التعارض، الترجيح، أصول النحو*

خلفية البحث

علم النحو العربي هو أحد التخصصات العلمية الهامة في الدراسات اللغوية، وخاصة في سياق العلوم الإسلامية [١]. باعتباره لغة القرآن الكريم، تحتل اللغة العربية مكانة مركزية جدًا في حياة المسلمين. إن الفهم العميق لقواعد النحو العربي يصبح بالغ الأهمية لأنه يمكن المسلمين من قراءة وفهم وتفسير القرآن الكريم والأحاديث النبوية بدقة أكبر[٢] . بالإضافة إلى ذلك، يعد علم النحو مهمًا أيضًا في سياق كتابة وتعليم اللغة العربية بشكل صحيح، سواء في السياق الديني أو الأكاديمي. في العالم الأكاديمي، يساعد الفهم الجيد لقواعد النحو العربي الباحثين والعلماء في إجراء تحليلات نصية أعمق وأكثر دقة، مما يساهم بدوره في تطوير المعرفة في مختلف المجالات.

أصول النحو العربي هي علم الذي يدرس عن الأدلة النحوية أو المصدر القانون في النحوي، وإجراءات إرساء قواعد النحوي باستخدام الأدلة النحوية وتطبيقها.[٣] ذكر ابن الأنباري أن أصول النحو هي الأدلة النحوية تفرز أنالت فروعها ودراساتها الفرعية.[٤] من خلال دراسة أصول النحو، سوف نتعرف على المصادر التي تستخدم كأساس أو قانون في اللغة، بحيث يمكن معرفة أصول قواعد اللغة وتطبيقها كما نتلقاها اليوم من النحاة. أصول النحو هي أساس التأسيس والدعم في صياغة قواعد النحو العربي.[٥] قال العلماء أن أصول النحو هي السماء، والإجماع، والقياس، والاستصحاب، والتعارض والترجيح.

إن التعارض (تناقض بين دليلين) والترجيح

[1] تركي, ‘‘واقع استخدام تطبيقات و تركي عبد العزيز الملحم الهواتف الذكية في تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى في معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بالجامعة الإسلاميةمن وجهة نظر المعلمين.,’’ *مجلة كلية التربية (أسيوط)* ٣٧ no. 2 (2021): 39–108.

[2] سامر رشواني, ‘‘الدرس الأخلاقي للقرآن: قراءة في بعض المقاربات الحديثة,’’ *Journal of Islamic Ethics* 1, no. 1–2 (2017): 158–194.

[3] Jalaluddin As-Suyuthi, *Al-Iqtirah Fi Ushul an-Nahwi Wa Jadalih* (Damaskus: Dar al-Qalam, 1989).

[4] Ibnu Al-Anbari, *Al-Iqrab Fi Jadal Wa Luma al-Adillah Fi Ushul an-Nahwi* (Damaskus: Mathba’ah al-Jami’ah as-suriah, 1957).

[5] Abdullah Zainur Ra’uf, “Ushul Al-Nahwi: Kajian Tentang Dasar Bangunan Sintaksis Arab,” *Ulul Albab Jurnal Studi Islam* 5, no. 2 (December 26, 2018): 110–118.

(عملية تقوية الدليل الأقوى) هما مفهومان مهمان جدًا في علم النحو[٦] . يحدث التعارض عندما يتناقض دليلان ولا يمكن أن يكون كلاهما صحيحين في نفس السياق. ثم تُستخدم عملية الترجيح لتحديد أي الدليلين أقوى وأكثر قبولًا. هذه العملية ليست مهمة فقط في علم النحو، ولكن أيضًا في مختلف التخصصات العلمية الإسلامية الأخرى مثل الفقه وأصول الفقه. في سياق النحو، يُستخدم التعارض والترجيح لحل النزاعات بين قواعد النحو المختلفة، مما يمكن أن يؤدي إلى فهم أوضح وأكثر تماسكًا لبنية اللغة العربية [٧].

تتعدى تأثيرات فهم التعارض والترجيح في علم النحو السياق اللغوي لتشمل السياقات الدينية أيضًا. ففي السياق اللغوي، يساعد الفهم العميق لهذين المفهومين في صياغة قواعد نحوية أكثر تماسكًا ومنطقية. وفي السياق الديني، يسهم هذا الفهم في تجنب سوء الفهم أو التفسير الخاطئ للنصوص الدينية، مما يحمي المسلمين من الضلال في فهم تعاليم الدين. لذلك، فإن الدراسة العميقة للتعارض والترجيح في علم النحو لا تمتلك فقط قيمة أكاديمية، ولكنها تمتلك أيضًا قيمة عملية وروحية كبيرة. بفهم وتطبيق هذه المفاهيم، يمكن للعلماء والباحثين تقديم تفسيرات أكثر دقة وموثوقية لتعاليم الإسلام، وصياغة حجج أقوى في مختلف النقاشات اللاهوتية والفقهية.

تمت دراسة كثير من البحوث السابقة المتعلقة بعلم النحو العربي، ولكن تركزت معظم هذه الدراسات على جوانب محددة من النحو مثل الصرف والنحو والدلالة. على سبيل المثال، أجرى الخليل (٢٠١٠) دراسة تحليلية للصرف في اللغة العربية الكلاسيكية، وأجرى ابن عقيل (٢٠١٥) دراسة لتحليل بنية الجملة في النصوص العربية الكلاسيكية. قدمت

[6] توفيق عامر, ''مسالك دفع التعارض والترجيح عند الإمام ابن بطال المالكي من خلال شرحه على صحيح البخاري'' (2016).

[7] Maisaa Ahmar, '' أثر أسلوب التعليم الفردي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وتأثير كفاية المعلم في هذا المجال'' (n.d.).

هذه الدراسات مساهمات هامة لفهمنا لقواعد النحو العربي، ولكن هناك الكثير من الجوانب التي تتطلب بحثًا أعمق، خاصة فيما يتعلق بمفاهيم التعارض والترجيح في علم النحو.

الدراسات السابقة حول التعارض

والترجيح أُجريت في الغالب في سياق أصول الفقه، حيث درس الجساس (٢٠٠٨) مفهوم التعارض في إطار مبادئ الفقه الإسلامي [٨] ، وقام السرخسي (٢٠١٢) بدراسة كيفية استخدام الترجيح في تحديد الفتوى الأقوى [٩]. ومع ذلك، فإن الدراسات العميقة حول كيفية تطبيق هذه المفاهيم في علم النحو لا تزال قليلة.

الدينية وتطبيقها بدقة أكبر. لذلك، فإن الدراسات المستقبلية تحتاج إلى التركيز على تطبيق مفاهيم التعارض والترجيح في علم النحو، لتعزيز فهمنا لهذا العلم الأساسي في السياقات اللغوية والدينية [١١].

الغرض من هذا البحث هو تتبع أصول النحو العربي من خلال التحليل النوعي للصراعات والتفضيلات في الدراسات اللغوية القائمة على الأدب. وبصرف النظر عن ذلك، يهدف هذا البحث أيضًا إلى دراسة مضامين مفهومي التعريض والترجيح في تطور نظرية النحو العربي، فضلاً عن تقديم رؤية أعمق للمبادئ الكامنة وراء الصراع والتفضيل في علم النحو. ويهدف هذا البحث أيضًا إلى تحليل الاشتقاق الصرفي لكيفية قواعد، بل يعتبر جزءًا أساسيًا من تطبيق التعريض والترجيح في الدراسات اللغوية الأخرى، حتى يتمكنوا من تقديم مساهمة أوسع في تطوير علم اللغة بشكل عام. ومن المتوقع أن يقدم هذا البحث مساهمة كبيرة لفهم ما يتعلق بقواعد اللغة

[8] زنور, ''العلامة اللسانية عند الجويني في كتابيه البرهان والتلخيص في أصول الفقه'' (n.d.).

[9] مجلة الأندلس مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية, ''القيمة العلمية لكتاب سيبويه: الباحثة/هدى أحمد عبدالله الحمزي (١),'' *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية* ٧ no. 34 (2020).

[10] محمد حلمي عبد الوهاب, *النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في الأزمنة الحديثة، المشارب والتجارب* (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠٢٠).

[11] مراد دياني, *حرية–مساواة–كرامة إنسانية: طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي الإسكندنافي* (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٧).

العربية ومفاهيم التعريض والترجيح في علم النحو. وبصرف النظر عن ذلك، فمن المأمول أيضًا أن يمهد هذا البحث الطريق لمزيد من البحث المتعمق والشامل و تحليل كيفية تطبيق منهجيتي التعارض والترجيح في حل تعارض قواعد أصول النحو. تتضمن بعض الآمال بإجراء مزيد من البحث تطوير نظرية نحوية أكثر اتساقًا ومنطقية من خلال الاهتمام بمفاهيم التعريض والترجيح. ومن المأمول أيضًا أن يساهم هذا البحث في تحسين جودة تعليم اللغة العربية، سواء على مستوى المدرسة أو الكلية، من خلال تقديم إرشادات أوضح حول قواعد اللغة العربية. ومن ثم نأمل أن يكون لهذا البحث أثر كبير في مختلف جوانب الحياة الأكاديمية والعملية.

في دراسة سابقة بعنوان "التعارض والترجيح في دراسة أصول النحو " التي أجراها تومي إينراميكا، بوتري هارديانيتي، وزكية النساء المباركة من جامعة السلطان طه سيف الدين، تم التركيز على تحليل العلاقة بين مفهومي التعارض والترجيح في قواعد أصول النحو. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاستقصاء الأدبيات النحوية من مصادر متنوعة، بهدف استكشاف كيفية معالجة التعارض بين القواعد النحوية المختلفة باستخدام منهجية الترجيح. توصلت الدراسة إلى أهمية الترجيح كوسيلة رئيسية لحل النزاعات النحوية، مما يساهم في تحقيق فهم أكثر وضوحًا ومنهجية لقواعد اللغة العربية. تركز هذه الدراسة على تطبيق مفهومي التعارض والترجيح في سياق تعارض القواعد في أصول النحو، وتربطه بأبعاد ووجهات نظر مختلفة من المصادر القديمة.[١٢] حيث يركز هذا البحث على شرح مفهومي العروض والترجيح من كتاب ''الاقتراح في أصول النحو'' للإمام جلال الدين السيوطي، ويبين تطبيق هذا المنهج على التعارض اللغوي والنحوي.

منهج البحث

[12] Tomi Enramika, " التعارض والترجيح في دراسة أصول النحو," *Jurnal Al-Tarqiyah Pendidikan Bahasa Arab* 6 (2023).

المنهجية المستخدمة هي المنهج النوعي مع نموذج الدراسة المكتبية [١٣]. وقد تم اختيار هذا المنهج لفهم وتفسير البيانات النصية المتعلقة بأصول النحو، وخاصة فيما يتعلق بصيغة التعارض والترجيح في علم النحو. منهجية مايلز وهوبرمان في البحث النوعي هي منهج يستخدم لتحليل البيانات بشكل منهجي، ويهدف إلى إنتاج فهم أعمق للظاهرة قيد الدراسة. وقد طور الباحثان أسلوبًا شاملًا لتحليل البيانات النوعية يتضمن ثلاث خطوات رئيسية هي :اختزال البيانات، وعرض البيانات، واستخلاص النتائج. تم جمع البيانات من خلال دراسة الأدبيات، والتي شملت جمع الأدبيات من مختلف المصادر المكتوبة ذات الصلة، بما في ذلك كتاب الاقتراح في أصول النحوي وغيره من المؤلفات المتعلقة بالتعرض والترجيح في النحو. بالإضافة إلى ذلك، يتم استخدام أساليب التوثيق لتسجيل معلومات مهمة من الأدبيات التي تم جمعها، ويتم تطبيق تحليل المحتوى لفحص محتويات الأدبيات المختلفة من أجل التعرف على أشكال التعريض والترجيح وكذلك المبادئ التي تقوم عليها.

تشير تقنيات تحليل البيانات المستخدمة في هذا البحث إلى نموذج مايلز وهوبرمان، والذي يتضمن ثلاث مراحل رئيسية. المرحلة الأولى هي تقليل البيانات، وهي عملية التلخيص واختيار الأشياء الأساسية والتركيز على الأشياء المهمة والتخلص من ما ليس ضروريًا. وفي هذا السياق، سيتم اختيار البيانات المأخوذة من الأدبيات للتركيز على المفاهيم الأساسية للتعريف والترجيح. المرحلة الثانية هي عرض البيانات، حيث يتم عرض البيانات في شكل مصفوفة أو رسم بياني أو شبكة أو مخطط لتسهيل استخلاص النتائج. سيتم تجميع البيانات ذات الصلة بشكل منهجي لتقديم صورة واضحة عن الأشكال المختلفة للتعريف والترجيح. المرحلة الثالثة هي استخلاص الاستنتاجات والتحقق منها، والتي تتضمن استخلاص استنتاجات من البيانات المقدمة والتحقق من هذه

[13] أحمد جعفر داود, "الاحتجاج النحوي بكلام الإمام علي (ع) في شرح الرضي على الكافية," *lark* 5, no. 1 (2013): 153–171.

الاستنتاجات مع الأدبيات الأخرى للتأكد من صحتها واتساقها.

تم تصميم منهجية البحث هذه لإنتاج فهم متعمق للصراعات والتفضيلات في الدراسات اللغوية القائمة على الأدب، وخاصة في سياق علم النحو. من خلال تطبيق المنهج النوعي والتقنيات التحليلية لمايلز وهوبرمان، من المتوقع أن يقدم هذا البحث مساهمة كبيرة في مجال اللغويات، وخاصة من حيث فهم أشكال التعريض والترجيح وكذلك كيفية تحديد مقترحات أقوى في اللغة. علم النحو . لا يركز هذا البحث على تحديد صيغ التعريض والترجيح فحسب، بل يسعى أيضًا إلى استكشاف المبادئ الكامنة وراء الصراعات والتفضيلات في دراسة النحو، وذلك لتقديم رؤية أكثر شمولاً لأصول النحو والتطور النظري في علم اللغة. في التراث العلمي الإسلامي.

نتائج البحث ومناقشتها

المسائل في التعارض والترجيح

١) المسألة الأولى (إذا تعارض نقلان)

قال ابن الأنباري (لمع الأدلة ١٣٦): إذا تعارض نقلان أخذ بأرجحهما، والترجيح في شيئين: أحدهما: الإسناد، والآخر: المتن.

فأمّا الترجيح بالإسناد: فبأن يكون رواة أحدهما أكثر من الآخر أو أعلم أو أجفظ، وذلك كأن يستدل الكوفي على النصب ب (كما) إذا كانت بمعنى (كيما) بقول الشاعر:

اسْمَعْ حَدِيْثًا كما يَوْمًا تُحَدِّثُهُ عَنْ ظَهرِ غَيْبٍ إِذا ما سَائِلٌ سَأَلاَ .

فيقول له البصري: الرواة اتفقوا على أن الرواية: (كما يوم تحدثه) بالرفع، ولم يروه أحد بالنصب غير المفضل بن سلمة، ومن رواه بالرفع أحفظ منه وأكثر، فكان الأخذ بروايتهم أولى.

وأمّأ الترجيح في المتن: فبأن يكون أحد النقلين على وفق القياس، والآخر على خلافه، وذلك كأن يستدل الكوفي على إعمال (أَنْ) مع الحذف بلا عوض بقول الشاعر:

أَلاَ أَيُّهَذا الزَّاجِرِي أَحْضُرَ الوَغَى

فيقول له البصري: قد روي (أحضرُ) بالرفع أيضا، وهو على وفق القياس، فكان الأخذ به أولى، وبيان كون النصب على خلاف القياس: أنه لا شيء من الحروف يعمل مضمراً بلا عوض .

٢) المسألة الثانية (ترجيح لغة على أخرى)

قال في الخصائص: اللغات على اختلافها كلها حجة، ألا ترى أن لغة الحجاز في إعمال (ما) ولغة تميم في تركه، كل منهما يقبلها القياس، فليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من الأخرى، لكن غاية ما لك في ذلك، أن تتخير إحداهما، فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسَيْنِ أقبلُ لها، وأشدُّ أُنساً بها، فأما ردُّ إحداهما بالأخرى فلا، ألا تر إلى قوله صلى الله عليه وسلم: "نزل القرآن بسبع لغات كلها شاف كاف"، هذا إن كانت اللغتان في (الاستعمال) والقياس سواء ومتقاربتين. فإن قلَّت إحداهما جدًّا، وكثرت الأخرى جداً، أخذتَ بأوسعهما رواية وأقواهما قياساً، ألا ترى أنك لا تقول: (المال لِكَ) ولا (مررت بَكَ) قياسا على قول فضاعة: (المال لِهُ) و(مررت بَه)، ولا (أكرَمتُكِشْ)، قياسا على قول من قال: (مررت بِكِش).

فالواجب في مثل ذلك: استعمال ما هو أقوى وأشيع، زمع ذلك لو استعمله إنسان لم يكن مخطئاً لكلام العرب، فإن الناطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين، فإن احتاج لذلك في شعر أو سجع ، فإنه غير ملوم، ولا منكر عليه. انتهى. وفي شرح التسهيل لأبي حيان: كل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه.

٣) المسألة الثالثة (اللغة الضعيفة أقوى من الشذوذ)

إذا تعارض ارتكاب شاذ ولغة ضعيفة، فارتكاب اللغة الضعيفة أولى من الشاذ، ذكره ابن عصفور.

٤) المسألة الرابعة (الأخذ بأرجح القياسيين عند تعارضهما)

قال ابن الأنباري: (لمع الأدلة ١٣٨): إذا تعارض قياسان أُخِذَ بأرجحهما، وهو ما وافق دليلاً آخر، من نقل أو قياس، فأما الموافقة للنقل فكما تقدم. وأما الموافقة

للقياس: فكأن يقول الكوفي: إن (إنَّ) تعمل في الإسم النصب لشبه الفعل، ولا تعمل في الخبر الرفع بل الرفع فيه بما كان يرتفع به قبل دخولها.

فيقول البصري: هذا فاسد؛ لأنه ليس في كلام العرب عامل يعمل في الإسم النصب إلا ويعمل في الخبر الرفع، فما ذهبت إليه يؤدي إلى ترك القياس، ومخالفة الأصول لغير فائدة، وذلك لا يجوز.

٥) المسألة الخامسة (في تعارض القياس والسماع)

قال في الخصائص (١/١٧٧): إذا تعارض القياس والسماع نطقت بالمسموع على ما جاء عليه، ولم تقسه في غيره، نحو: "اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطنُ" (المجادلة:١٩)، فهذا ليس بقياس، لكنه لابُدَّ من قبوله؛ لأنك إنما تنطق بلغتهم، وتحتذي في جميع ذلك أمثلتهم، ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيرَه، فلا تقول في (استقام): (استقوم)، ولا في (استباع): (استبيع).

٦) المسألة السادسة (تقديم كثرة الإستعمال على قوة القياس)

قال في الخصائص (١/١٢٤): إذا تعارض قوة القياس وكثرة الاستعمال، قُدّم ما كثر استعماله، ولذلك قدمت اللغة الحجازية على التميمية؛ لأن الأولى أكثر استعمالاً، ولذا نزل بها القرآن، وإن كانت التميمية أقوى قياساً، فمتى رابك في الحجازية ريب من تقديم، أو تأخير، أو نقض النفي، فزعت إذا ذاك إلى التميمية.

٧) المسألة السابعة (في معارضة مجرد الإحتمال للأصل والظاهر)

قال في الخصائص (١/٦٦): باب في الشيء يَرِدُ فيوجب له القياس حكماً، ويجزو أن يأتي السماع بضده، أَنْقَطَعُ بظاهره، أم نتوقف إلى أن يَرِدَ السماع بجليَّة حاله؟

قال: وذلك نحو: (عنبر) فالمذهب أن نحكم في نونه بأنها أصل؛ لوقوعها موضع الأصل، مع تجويزنا أن يرد دليل على زيادتها، كما ورد في (عَنْسَل) ما قطعنا به على زيادة نونه، وكذلك ألف (آءة) حملها الخليل على أنها منقلبه عن واو، حملا على الأكثر، ولسنا ندفع مع ذلك أن يَرِدَ شيءٌ

من السماع نقطع معه بكونها منقلبة عن ياء.

٨) المسألة الثامنة (في تعارض الأصل والغالب)

إذا تعارض أصلٌ وغالبٌ في مسألة جرى قولان: والأصح العمل بالأصل كما في الفقه. ومن أمثلته في النحو ما ذكره صاحب (الإفصاح) إذا وجد (فُعَل) العَلَم ولم يعلم أصرفوه أم لا؟ ولم يعلم له اشتقاق ولا قام عليه دليل. ففيه مذهبان؛ مذهب سيبويه: صرفه حتى يثبت أنه معدول؛ لأن الأصل في الأسماء الصرف، وهذا هو الأصح. ومذهب غيره: المنع؛ لأنه الأكثر في كلامهم.

ووجه مقابله: أن ما يوجد من فَعْلان الصفة غير مصروف في الغالب، والمصروف منه قليل، فكان الحمل على الغالب أولى، هذه عبارته.

٩) المسألة التاسعة (في تعارض أصلين)

قال في الخصائص (٣٤٢/٢): والحكم في ذلك مواجعة الأقرب دون الأبعد. فمن ذلك قولهم في ضمة الذال من قولك: (ما رأيته مذُ اليوم)، فإن أصلها السكون، فلما حركت لالتقاء الساكنين ضموها، ولم تكسر لأن أصلها الضم في (مُنْذُ)، وإنما ضممتَ فيها لالتقاء الساكنين اتباعا لضمة الميم.

فأصلها الأول وهو الأبعد: (السكون)، وأصلها الثاني وهو الأقرب: (الضم) فضمت ذال (مُذُ) عند التقاء الساكنين رداً إلى الأصل الأقرب، وهو ضم (منذُ) دون الأبعد الذي هو سكونها، قبل أن تحرك المقتضى مثله للكسر لا للضم. ومن ذلك قولهم: (بعت) و(قلت) فهذه مُعَامَلَةٌ على الأصل الأقرب دون الأبعد؛ لأن أصلهما (فَعَل) بفتح العين ثم نقلا منه إلى (فَعِل) و(فعُل) ثم قلبت الواو والياء في (فَعَلْتُ)، فالتقى ساكنان: العين المعتلَّة المقلوبة ألفاً، ولام الفعل، فحذفت العين لالتقائهما، ثم نقلت الضمة والكسرة إلى الفاء مُرَاجَعَةً إلى الأصل الأقرب، ولو روجع إلى الأبعد لقيل (قَلت وبَعت) بفتح الفاء؛ لأن أول أحوال هذه العين إنما هو الفتح الذي أبدل منه الضم والكسر.

١٠) المسألة العاشرة (تفضيل السماع والقياس على استصحاب الحال)

إذا تعارض استصحاب الحال مع دليل آخر من سماع أو قياس فلا عبره به، قال ابن الأنباري في كتابه (الأغراب ٦٣).

١١) المسألة الحادية عشرة (في تعارض قبيحين)

قال في الخصائص (٢١٢/١): إذا حضر عندك ضرورتان لابُدَّ من ارتكاب إحداهما فَأتِ بأقربهما وأقلهما فُحْشاً. وذلك كواو (وَرَنْتَل) أنت فيها بين ضرورتين: إما أن تدّعي كونها زائدة، والواو لا تزاد أولاً، فجعلها أصلاً أولى من جعلها زائدة؛ لأنها تكون أصلاً في ذوات الأربعة في حالة ما، وهي حالة التكرير وكونها زائدة أولاً لا يوجد بحال.

وكذلك إذا قلت: "فيها قائما رجل" لما كنت بين أن ترفع (قائماً) فتقدم الصفة على الموصوف، وهذا لا يكون بحال، وبين أن تنصبه حالا من النكرة، وهو على قلته جائز، حملت المسألة على الحال فنصبت.

١٢) المسألة الثانية عشرة (المجمع عليه أولى من المختلف فيه)

إذا تعارض مجمع عليه ومختلف فيه، فالأول أولى مثال ذلك: إذا اضطر في الشعر على قصر ممدود، أو مد مقصور، فارتكاب الأول أولى لإجماع البصريين والكوفيين على جوازه، ومَنْع البصريين للثاني.

١٣) المسألة الثالثة عشرة (المانع أولى من المقتضي عند تعارضهما)

إذا تعارض المانع والمقتضي، قدّم المانع. من ذلك ما وجد فيه سبب الإمالة ومانعها: لا يجوز إمالته. وأيٌّ: وجد فيها سبب البناء وهو مشابهة الحرف، ومَنَعَ منْهُ لزومها للإضافة التي هي من خصائص الأسماء، فامتنع البناء. والمضارع المؤكد بالنون: وجد فيه سبب الإعراب، ومنع منه النون التي هي من خصائص الأفعال. واسم الفاعل: إذا وجد شرط إعماله، وهو (الاعتماد)، وعارضة المانع من تصغير ووصف قبل العمل: امتنع إعماله.

١٤) المسألة الرابعة عشرة (في القولين لعالم واحد)

قال في الخصائص (٢٠٠/١): إذا ورد عن عالم في مسألة قولان، فإن كان أحدهما

مرسلاً، والآخر معللاً: أخذنا بالمعلل، ونوْول المرسل، كقول سيبويه في غير موضع – في التاء من (بنت) و(أخت) إنها للتأنيث، وقال في باب مالا ينصرف: إنها ليست للتأنيث، وعلله بأن ما قبلها ساكن، وتاء التأنيث في الواحد لا يكون ما قبلها ساكناً إلا أن تكون ألفاً، ك (فتاة)، و(قناة)، و(حصاة)، والباقي كله مفتوح ك (رطبَة)، و(عنبَة)، و(علاَّمَة)، و(نسَّابَة)، قال: فلو سميت رجلاً ببنت وأخت لصرفته.

قال ابن جني: فمذهبه الثاني، وقوله: أنها للتأنيث، محمول علىالتجوز؛ لأنها لا توجد في الكلمة إلا في حال التأنيث، وتذهب بذهابه، لا أنها في نفسها زائدة للتأنيث؛ بل أصل كتاء (عفريت) و(ملكوت)، فإنها بدل لام (أخ) و(ابن)، إذ أصلهما: (أخو وبنو).

١٥) المسألة الخامسة عشرة (فيما رجحت به لغة قريش على غيرها)

قال الفراء: كانت العرب تحضر الموسم في كلّ عام، وتحجُّ البيت في الجاهلية، وقريش يسمعون لغات جميع العرب، فما استحسنوه من لغاتهم تكلموا به، فصاروا أفصح العرب، وخلت لغتهم من مستبشع اللغات، ومستقبح الألفاظ. فمن ذلك (الكشكشة) وهي في: ربيعة ومضر، يجعلون بعد (كاف) الخطاب في المؤنث (شيئاً) فيقولون: رأيتكِش وبكِش وعليكِش. فمنهم من يثبتها حال الوقف فقط، وهو الأشهر.

ومنهم من يثبتها في الوصل أيضاً

ومنهم من يجعلها مكان (الكاف) ويكسرها في الوصل ويسكنها في الوقف، فيقول: منشِ وعليشِ. ومن ذلك:(الكَسْكَسَةُ) في ربيعة ومضر يجعلون (الكاف) أو مكانها في المذكر (سيناً) على ما تقدم، وقصدوا بذلك الفرق بينهما. ومن ذلك:(العَنْعَنَةُ) وهي في كثر من العرب، في لغة قيس وتميم تجعل الهمزة الْمَبْدوء بها عيناً، فتقول في أنّك: عنَّك، وفي أسلم: علم، وفي أذن: عذن. ومن ذلك:(الفَحْفَحَةُ) في لغة هذيل يجعلون الهاء عيناً. ومن ذلك:(الوَكِمُ) في لغة ربيعة وقوم من كلب، يقولون: عليكِم وبكِم حيث كان قبل الكاف ياء أو كسرة. ومن

ذلك:(الوَهِمُ) في لغة كلب، يقولون: منهِم، وعنهِم، ونبئهِم، وإن لم يكن قبل الهاء ياء ولا كسرة. ومن ذلك:(العَجْعَجَةُ) في قضاعة، يجعلون الياء المشددة جيماً، يقولون في تميميّ: تميميجّ.

١٦) المسألة السادسة عشرة (في الترجيح بين مذهب البصريين والكوفيين)

اتفقوا على أن البصريين أصح قياساً؛ لأنهم لا يلتفتون إلى كلّ مسموع ولا يقيسون على الشاذ، والكوفيون أوسع رواية، قال ابن جني: الكوفيون علاّمون بأشعار العرب مطّلعون عليها.

وقال أبو حيان في مسألة العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار: الذي يختار: جوازه، لوقوعه في كلام العرب كثيراً نظماً ونشراً، قال: ولسنا متعبدين باتباع مذهب البصريين بل نتبع الدليل. وقال الأندلسي في (شرح المفصل): الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول: جعلوه أصلاً، وبوبوا عليه بخلاف البصريين، قال: ومما افتخر به البصريون على الكوفيين أن قالوا: "نحن نأخذ اللغة من حرشة الضباب، وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشوارِيز، وباعة الكواميخ" [١٤].

الخلاصة

توصلت هذه الدراسة إلى أن مفهومي التعارض والترجيح يحتلان دورًا محوريًا في حل النزاعات بين قواعد أصول النحو. وقد تم توضيح هذه المفاهيم بشكل مفصل في كتاب "الاقتراح في أصول النحو" للإمام جلال الدين السيوطي، حيث تناول أحد عشر نوعًا مختلفًا من التعارض والترجيح، مثل التعارض بين نقلين، والترجيح بين لغتين، وأولوية اللغة الضعيفة على الشاذة، وغيرها. أكدت النتائج أن الفهم العميق لهذه المفاهيم يسهم في بناء نظرية نحوية أكثر اتساقًا ومنطقية، كما يعزز جودة تعليم اللغة العربية من خلال تقديم قواعد أكثر وضوحًا. علاوة على ذلك، يُعد تطبيق هذه المفاهيم أداة أساسية لفهم النصوص الدينية وتفسيرها بدقة، مما يجعلها

[14] بناني أحمد, ‘‘أنظمة التعارض و الترجيح في علم العلل النحوية’’ (٢٠١٤).

الأكاديمية والدينية على حد سواء.

المراجع

Ahmar, Maisaa. "أثر أسلوب التعليم الفردي في تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها وتأثير كفاية المعلم في هذا المجال" (n.d.).

Al-Anbari, Ibnu. *Al-Iqrab Fi Jadal Wa Luma al-Adillah Fi Ushul an-Nahwi*. Damaskus: Mathba'ah al-Jami'ah as-suriah, 1957.

As-Suyuthi, Jalaluddin. *Al-Iqtirah Fi Ushul an-Nahwi Wa Jadalih*. Damaskus: Dar al-Qalam, 1989.

Enramika, Tomi. "التعارض والترجيح في دراسة أصول النحو." *Jurnal Al-Tarqiyah Pendidikan Bahasa Arab* 6 (2023).

Ra'uf, Abdullah Zainur. "Ushul Al-Nahwi: Kajian Tentang Dasar Bangunan Sintaksis Arab." *Ulul Albab Jurnal Studi Islam* 5, no. 2 (December 26, 2018)

أحمد جعفر داود. "الاحتجاج النحوي بكلام الإمام علي (ع) في شرح الرضي على الكافية." *lark* 5, no. 1 (2013).

بناني أحمد. "أنظمة التعارض و الترجيح في علم العلل النحوية" (٢٠١٤).

توفيق عامر. "مسالك دفع التعارض والترجيح عند الإمام ابن بطال المالكي من خلال شرحه على صحيح البخاري" (٢٠١٦).

زنور. "العلامة اللسانية عند الجويني في كتابيه البرهان والتلخيص في أصول الفقه" (n.d.).

سامر رشواني. "الدرس الأخلاقي للقرآن: قراءة في بعض المقاربات الحديثة." *Journal of Islamic Ethics* 1, no. 1–2 (2017):

ذات قيمة علمية وعملية في السياقات

تركي. "واقع استخدام and عبد العزيز الملحم, تركي تطبيقات الهواتف الذكية في تعليم اللغة العربية للناطقين بلغات أخرى في معهد تعليم اللغة العربية لغير الناطقين بها بالجامعة الإسلاميةمن وجهة نظر المعلمين." *مجلة كلية التربية (أسيوط)*, no. 2 (2021): ٣٧

مجلة الأندلس مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية. "القيمة العلمية لكتاب سيبويه: الباحثة/هدى أحمد عبدالله الحمزي (١)." *مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية و الاجتماعية* ٧, no. 34 (2020).

محمد حلمي عبد الوهاب. *النهوض العاثر: الإصلاح والتجديد في الأزمنة الحديثة، المشارب والتجارب*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠٢٠.

مراد دياني. *حرية-مساواة-كرامة إنسانية: طوباوية العدالة من منظور النموذج الليبرالي الإسكندنافي*. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ٢٠١٧.